« ثالث عشر : يطلب من الامين العام تقديم تقرير عن تطورات قضية فلسطين في الدورة القادمة » .

وبالرغم من التعديل على الفقرة رقم ١١ في المشروع الاصلي ، الا ان القرار ، وكذلك التعديل الجديد ، قد حافظا على روح النص الاصلي ، وقبلته افريقيا بحماس ، وكان ذلك نصرا وتأييدا للمطالبة بأقصى العقوبات ضد اسرائيل ، بما في ذلك امكانية حرمانها من العضوية في الامم المتحدة . وهذا ما كان الوفد الفلسطيني يريده في القرار وان تغيرت النصوص » (٥٢) .

اما القرار الخاص بالشرق الاوسط فتضمن تأييد المؤتمر ودعمه الكامل لدول المواجهة وللشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة اراضيه . ويدعو القرار الدول الاعضاء الى مقاطعة اسرائيل ، والى مد دول المواجهة العربية بكل الامكانيات المتيسرة ، دعما لنضالها ضد الصهيونية ، ويعتبر ان الصهيونية خطرا على السلام العالمي (٥٣) .

وهكذا اتصف عام ١٩٧٥ بتطور جديد للموقف الافريقي العام الذي اعتبر قضية فلسطين قضية افريقية وطالب بدولة فلسطينية مستقلة .

وفي كل من الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، اتخذ مؤتمر القمة قرارا حول قضية فلسطين وقرارا آخر حول الشرق الاوسط بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة في فلسطين ، بما في ذلك حقه في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية على ارضه وفي تقرير مصيره ، واقامة سلطته الوطنية المستقلة كما اكد المساندة الكاملة لمصر ودول المواجهة وشعب فلسطين في نضالهم لتحرير اراضيهم . وطالب المؤتمر بالعمل بين منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية على وضع استراتيجية لتحرير فلسطين ، باعتبار قضية فلسطين قضية عربية افريقية . كما طالب جميع الدول بمساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه التي تشكل شرطا اساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . واكد المؤتمر ايضا ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع . وادان انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ، وسياستها التوسعية العدوانية ، وسياستها في تهويد الاراضي المحتلة وطمس معالمها الحضارية . واعتبر كل هذه الاجراءات جرائم حرب ، كما اعتبرها باطلة وملغاة ولا يمكن الاعتراف بها او بنتائجها . وادان جميع الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي لاسرائيل ، وطالبها بالكف عن ذلك .كما ادان التحالف بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ادان المؤتمر ، في قراراته ، الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتلحق ضررا بالغا بجوهر قضية فلسطين وتشكل خرقا خطيرا لمبدا حق تقرير المصير والاستقلال (٥٤) ، مشيرا بهذا الى اتفاقيات كامب ديفيد .

ومن الجدير بالذكر ان هذه الاتفاقيات اسفرت عن تضعضع وانقسام في الموقف الافريقي العام المؤيد للثورة الفلسطينية ، كما أبرزت بعض الاصوات التي كانت ما تزال متأثرة باسرائيل .

فقد ظهرت ٣ مواقف او اتجاهات بعد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية : الموقف الاول يعتبر المعاهدة من اعمال السيادة ويحق لمصر ان تقوم بها ، ويبارك استعادتها اراضيها . وفي